فوق الطاولة

هني الحمدان

المقصرون... فاسدون أيضاً

متوارون عن الأنظار، ربما قابعون وراء مكاتبهم، لا يغضلون الأضواء ولا الظهور، لا هم لهم سوى أنهم جالسون على كراسي المسؤولية والوجاهة الزائفة، غير مكترثين بأي عمل أو أي مشروع.. هؤلاء غير معروفين للعامة، ربما يطلون علينا في أخبار متناثرة ومناسبات المصادفة، بعد تقاعدهم عن العمل، ويختمون مشوار تقصيرهم وتخاذلهم بترديد شعارات مثل «هلأ الواحد بشوف الدنيا»!

خلال مسيرة المهام للبعض ربما يعرف الفاسدون ومن يقوم بالسرقات وهدر المال العام، إما عبر إدانتهم من خلال تقارير رقابية وقضائية، أو من خلال التناقل الشخصي بين البشر لقصصهم وبطولاتهم، بعد تبيان آثار النعمة والسرقات على البعض، وما أكثر المديرين الذين خرجوا من سلك الوظيفة سالمين غانمين محملين بالملايين! وهؤلاء لم تطلهم يد العدالة والعقاب لأسباب كانوا هم فيها «فهلوية».. لكن هناك فئة أخرى لا تقل خطورة عن بعض حالات الفساد المكشوفة، وأفعالها قد توازي السرقات والنهب والهدر، وموجودة مع الأسف ببعض المؤسسات التي يكون على رأس الهرم فيها أشخاص تقلدوا مناصب إدارية مهمة، وجهات تنفيذ لمشاريع ورؤساء بلديات، تلك الفئة التي يمكن تسميتها «المقصرين» المختفين غايتهم المكتب ووجاهته ولا شيء بعده..!

هم غير مشهورين، يفضلون الظلام والتلطي وراء مكاتبهم، لا يقومون بواجباتهم وهم في الغالب وصلوا بما يتعارف عليه «بالبراشوت» يختفون وقت المشاكل وربما يظهرون وقت حفلات التكريم..!

طرقات وأوتسترادات كلفت الميزانية العامة مليارات الليرات بصورة غير مطمئنة، فالحفر والانهدامات واضحة، مشاريع سكنية مخجلة وتنفيذها سيئ، وكل يوم هناك مشاكل، والسادة المديرون شاطرون فقط بالتبرير وإطلاق الحجج بإلقاء المسؤولية على البلدية، وتناسوا مكوثهم وراء مكاتبهم لا يعرفون كيف تنفذ وتدار إشادة الأبنية السكنية التابعة لمؤسسة الإسكان مثلاً..!

أمثلة عديدة على وجود إدارات مختفية قصداً، فضلت الركون طريقاً ومسلكاً للبقاء سنوات متقلدة زمام المسؤولية. في مشاريع السكن والإسكان والتربية والتعليم والبلديات والطرقات والنظافة حتى على مستوى رش المبيدات وترحيل القاذورات ومشاريع «التخضير» الكل مقصر وفضل الركون بعيدا عن وجع الرأس وشكاوى المواطن.. وربما أحدهم يكون مسؤولاً عن تنفيذ مشاريع بالملايين، يتحينون الفرص المناسبة فقط لصرف الاعتماد بعيداً عن التنفيذ الجيد والمطلوب.

من يحاسب أمثال هؤلاء..؟ هل استمرارهم بلا محاسبة وسؤال هو المنطق الصحيح..؟ التقصير الأمثل خلفه إدارات مقصرة مختفية، لا تملك ربما فكراً أو حسن تصرف، أو جاءت للحفاظ على وجاهتها الزائفة أصلاً، أمثال هؤلاء ضعاف نفوس في صدورهم عقد وصغائر وأمراض، لا مكان لهم في واجهة المؤسسات إنتاجية وخدمية، مكانهم في مصحات النفوس وبعيد عن أي مسؤولية..!

في ثاني أيام المؤتمر العام لمنظمة «الفاو»

قطنا من روما: ندعو المنظمات ووكالات التعاون الدولية لتقديم الدعم لتنفيذ إستراتيجية القطاع الزراعي

الوطن

قال وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا في كلمته التي ألقاها أمس خلال مشاركته بالمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» بدورته الـ ٤٣ إنه في الوقت الذي تسعى فيه الدول الأعضاء والمنظمة جاهدةً لتحقيق أهداف المنظمة، ومساعدة الدول الفقيرة على وضع الإستراتيجيات والبرامج لتحسين واقعها الغذائي وتخفيض عدد الجياع لديها، فإن دول العالم تشهد هذه الأيام ظروفاً استثنائية من أزمات متنوعة وحروب أثرت جميعها على طموحاتنا فيما يتعلق بالحد من الجوع والفقر وابتعادنا عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالأخطار على تحقيقها لم تعد محتملة، بل أصبحت واقعاً محققاً، مما يؤكد ضرورة تحقيق السلام ومعالجة أزمة المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في كل مكان.

وبيّن قطنا أن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بادرت لوضع إستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٣٠ لتنمية القطاع الزراعي، تماشياً مع المتغيرات المحلية والإقليمية وكذلك البيئية، وقد تضمنت تلك الإستراتيجية ٦٥ برنامجاً تهدف إلى تحقيق رؤية وأهداف الإستراتيجية، وأضاف إنه في إطار سعي الحكومة السورية لتعزيز دور التجارة في تحقيق الأمن الغذائي، تم توقيع اتفاق رباعي مع دول الجوار السوري لتسهيل وتيسير التجارة الزراعية البينية بما يتوافق مع التزام الحكومة السورية بأهداف التنمية المستدامة والإطار الإستراتيجي لمنظمة الفاو.

ووجه قطنا دعوة لجميع المنظمات الدولية وشركاء التنمية، ومنها معهد سيام، ووكالات التعاون الدولية كالوكالة الإيطالية، والألمانية، واليابانية وغيرها، آملاً أن تلعب الفاو دوراً وسيطاً أكثر فعالية مع تلك الجهات وغيرها لتنفيذ نشاطاتها في سورية، وتقديم الدعم الفني والمالي والخبرات لتنفيذ برامج إستراتيجية، داعياً إلى استعادة حجم التمويل وزيادته بالنسبة لمنظمة الفاو والمنظمات الأخرى العاملة حالياً في سورية، وتوسيع نشاطاتها، وتوجيه مسار العمل باتجاه العمل التنموي المستدام والقائم على المواءمة مع الأولويات الوطنية.

وأوضح قطنا أن وزارة الزراعة تولي اهتماماً بالغاً بمبادرة «يداً بيد» التي أطلقها مدير عام منظمة الفاو، وتقوم بالتنسيق المباشر مع مركز الاستثمار ضمن هذه المبادرة للوصول إلى خطط استثمار فعالة، وتعمل في الإطار نفسه حالياً وضمن مبادرة «بلد واحد - منتج واحد» ذو أولوية على تحسين أداء سلاسل القيمة للزيتون وزيت الزيتون، منوهاً بضرورة تثمين المنافع التي يمكن أن تحققها النظم الغذائية الخضرية المستدامة والمدن الخضراء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث توفر مبادرات المدن الخضراء إطاراً مناسباً لذلك وتحدّ من فقد الأغذية وهدرها.

وختم قطنا أنه آن الأوان لتبنّي إجراءات سريعة لتحويل نظم الزراعة والغذاء إلى أكثر استدامة، وزيادة الاستثمارات في الزراعة الذكية مناخياً، وزيادة الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا، وخلق فرص العمل والدخل للفئات الأكثر هشاشة وصغار المنتجين الزراعيين من النساء والشباب وذوي الإعاقة، مضيفاً: من شأن العمل على هذه المحاور معاً أن يجعلنا نضمن أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة من خلال سلاسل قيمة زراعية وغذائية كفوءة وشاملة وقادرة على الصمود في ظل تغيرات المناخ، وبالتالي التقدم نحو القضاء على الجوع وتسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي، وحماية النظم الإيكولوجية وصيانتها واستدامتها، وتكون النتيجة نمواً اقتصادياً شاملاً قائماً على الحد من أوجه عدم المساواة ويصب في مصلحة جميع سكان الكوكب.

راعت تكاليف الإنتاج وحوامل الطاقة

الوزير مرتيني لـ«الوطن»: صدور التعرفة الجديدة للمنشآت الفندقية وخلال الأسبوع القادم نشرة أسعار منشآت الإطعام بأنواعها

٧,٥ مليارات أرباح فنادق الوزارة.. ومليون زائر منهم عرب ٨٨٠ ألفاً وأجانب ١٢٠ ألفاً في النصف الأول من العام

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة رامي مرتيني عن صدور تعرفة جديدة للمنشآت الفندقية، مؤكداً أنه تم عند إعدادها مراعاة التكاليف ومدخلات حوامل الطاقة وفق للأسعار الجديدة.

مرتيني أوضح في تصريح لـ«الوطن» أنه تم احتساب التكاليف بناء على سعر ليتر المازوت بسعر التكلفة، كما تم الأخذ بالحسبان التقنين الكهربائي في المحافظات، وتم ادخال التكلفة الكهربائية بالنسبة للمنشآت التي تستجر احتياطها عبر الخطوط الذهبية وفق التسعيرة المعتمدة لهذا النوع من الخطوط، إلى جانب لحظ تكاليف الإطعام ضمن المنشآت الفندقية.

وأكد وزير السياحة أنه تم وضع الأسعار بنسبة ربح تتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ بالمئة، تتفاوت بين محافظة وأخرى، كما تم إعطاء ميزة تسعيرة لمنشآت المبيت في الساحل لكون عملها موسمياً، وكذلك الحال بالنسبة للمنشآت التي تدار من شركات الإدارة وفق خدمات تزيد عن المواصفات الموضوعة من الوزارة.

وعن التسعيرة الخاصة بمنشآت الإطعام أرجع الوزير مرتيني التأخر في إصدارها إلى الارتفاع الذي طال اللحوم بأنواعها والخضر في الأيام السابقة لعيد الأضحى، والتي اعتبرها غير منطقية، ما أدى إلى التريث في إصدار التعرفة بعد عودة الأسعار في الأسواق إلى المستويات العادية.

مرتيني كشف عن صدور تعرفة منشآت الإطعام بما فيها مطاعم الوجبات السريعة وصالات الشاي والاستراحات الطرقية خلال الأسبوع القادم، مؤكداً مراعاتها لتكاليف التشغيل مع نسبة ربح لا تتجاوز ٢٥ بالمئة.

وعن واقع مخصصات المنشآت السياحية من المحروقات أكد وزير السياحة حصول تحسن في التوريدات للمنشآت، وقال: لا تحصل المنشآت على كامل مخصصاتها في المادة إلا أنه حصل تحسن يعادل الضعف، فبعد أن كانت المنشآت تحصل على نحو ٣٠ بالمئة، أصبحت المخصصات الآن لا تقل عن ٦٠ وتصل في بعض المحافظات إلى ٧٥ بالمئة وأصفاً الواقع بالمقبول.

ونوه مرتيني أنه في حال تحسن واقع التقنين الكهربائي فإن ما تحصل المنشآت عليه من المشتقات النفطية يصبح كافياً.

إيرادات ٦ أشهر

وأشار الوزير إلى تطور الإيرادات في القطاع السياحي للنصف الأول من العام الجاري، موضحاً أن إيرادات الفنادق العائدة للوزارة بلغت ٣٨,٥ مليار ليرة سورية بإجمالي ربح ٧,٥ مليارات ليرة سورية.

ونوه بتوسيع استثمارات الوزارة عن طريق مساهمتها مع محافظة دمشق في فندق فورسيزنز دمشق الذي بلغت إيراداته خلال النصف الأول من العام الحالي ٥٦,٢٦٩ ملياراً، مقارنة مع ٢٩,٥٠١ ل.س للفترة نفسها من العام ٢٠٢٢.

وقال مرتيني: كما بلغ حجم الأرباح الإجمالية المحققة للشركات التابعة للوزارة خلال النصف الأول من العام الجاري، عن طريق الشركة السورية للنقل والسياحة نحو ٥ مليارات ليرة، كما بلغ مجموع الإيرادات للنصف الأول من عام ٢٠٢٣ (٧,٢٠٠) مليارات ل.س مقارنة بـ(٦,٤١٤) مليارات ل.س مجموع الإيرادات عن كامل العام ٢٠٢٢.

وأضاف: بلغت إيرادات الشركة السورية للفنادق والسياحة ما يُقارب مليار ليرة سورية، ومجموع الإيرادات للنصف الأول من عام ٢٠٢٣ بلغ ٥,٩١٠ مليارات ليرة مقارنة بـ٢,٩٩٠ مليار ليرة للفترة نفسها من العام ٢٠٢٢، كما بلغت إيرادات الشركة السورية السعودية للاستثمارات السياحية ما يُقارب /٣٠/ مليار ليرة سورية.

القدوم السياحي

وأكد وزير السياحة زيادة عدد القادمين لنهاية النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٣٧ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٢٢ حيث بلغ نحو مليون قادم منهم عرب ٨٨٠ ألفاً وأجانب ١٢٠ ألفاً، وكان أغلب القدوم إلى سورية من الجنسيات العربية اللبنانية والعراقية والبحرينية، والأردنية ومن الجنسيات الأجنبية الروسية، والباكستانية، والإيرانية والهندية، كان منهم زوار المواقع المقدسة /٩٦/ ألف زائر بعدد /٦١٢/ ألف ليلة فندقية.

ولفت مرتيني إلى حصول زيادة في عدد النزلاء العرب والأجانب للفترة ذاتها بنسبة ٢٢ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٢٢ حيث بلغ إجمالي عدد النزلاء نحو ١٢٠ ألف نُزيل منهم ١٠٠ ألف عرب و٢٠ ألفاً أجانب، قضوا خلالها ٦٥٠ ألف ليلة فندقية.

> تحسن في الكميات المخصصة للمنشآت السياحية من المحروقات

٦٠٠ ألف طن قمح والعام الماضي ٤٤٤ ألف طن

«الزراعة» تصدر تقرير مساحات الأراضي المزروعة

الوطن

أظهر التقرير الصادر عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن المساحة المحصودة من محصول القمح بلغت حتى الآن ١,١٤٠ مليون هكتار من إجمالي المساحة المزروعة في سورية البالغة ١,٣٣٥ مليون هكتار، وبلغت الكميات المسوقة حتى الآن ٦٣٤,٥ ألف طن أي أكثر من العام الماضي، حيث بلغت الكميات الإجمالية المسوقة نحو ٤٧٦ ألف طن، مبيناً أن المساحة المحصودة من محصول الشعير في المناطق الآمنة بلغت حتى الآن ٣٩٣,٤ ألف هكتار، على حين بلغت الكميات المسوقة للمنصة السورية للحبوب ٦٠٥ آلاف طن، علماً أنها كانت في الموسم السابق نحو ٤٤٤ ألف طن، و٢٩٠,٦ طناً للمؤسسة العامة لإكثار البذار.

أما المساحة المحصودة من محصول الشعير فبلغت ١١٠,٥ آلاف هكتار، منها ٣٣٨ ألف هكتار في المناطق الآمنة، أما المساحة المزروعة بمحصول البطاطا للعروة الربيعية والصيفية للموسم الحالي بلغت ١٢٢٧٣ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٧٥ بالمئة، والمساحة المزروعة بالبطاطا للعروة الصيفية ١٢٣٤ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٨١ بالمئة. على حين كانت المساحة المخططة للزراعة ١٥١٥ هكتاراً للعروة الصيفية ونسبة تنفيذها ٨١ بالمئة.

وحول المساحة المحصودة من محصول العدس، أوضح التقرير أنها بلغت ٨٠٩١٣ هكتاراً، منها ٢٨٤١٧ هكتاراً في المناطق الآمنة، كما تم حصاد ٢٠٥٤٠ هكتاراً من محصول الحمص، منها ١٧٠٣٤ هكتاراً في المناطق الآمنة.

وأشار التقرير إلى أن المساحة المزروعة بمحصول الذرة الصفراء بلغت ٥١٦١ هكتاراً، منها ٤٢٤٨ هكتاراً للعروة الرئيسية التي تزرع في الربيع و٩١٣ هكتاراً للعروة التكثيفية التي تزرع مع حلول الصيف.

وبلغت المساحة المزروعة بمحصول القطن ٢٥٧٥٠ هكتاراً منها ٧٠١٥ هكتاراً في المناطق الآمنة، أي إن نسبة التنفيذ الكلية هي ٤٥ بالمئة وفي المناطق الآمنة وصلت النسبة إلى ٥٢ بالمئة مع التأكيد أن المساحة المخططة الكلية لزراعة القطن كانت ٥٧١٧٣ هكتاراً منها ١٠٦٤٠ هكتاراً في المناطق الآمنة إضافة إلى أن المساحة المزروعة بمحصول البطاطا للعروة الربيعية والصيفية في المناطق الآمنة، حيث تم تسويق ٢٧٨٦١ طناً من إنتاجها إلى المؤسسة العامة للأعلاف، و٤٨٤١ طناً للمؤسسة العامة لإكثار البذار. أي إن إجمالي المسوق نحو ٣٢٧٠٢ طن أي بزيادة ملحوظة عن العام الماضي، حيث كانت الكميات المسوقة ٦٥٢ طناً.

..وتمدد مشروع إعادة إعمار بساتين الحمضيات الهرمة عاماً إضافياً

الوطن

أعلنت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عن استمرار مشروع إعادة إعمار بساتين الحمضيات الهرمة لمدة سنة إضافية.

وأوضحت الوزارة عبر تقرير خاص بالموضوع أنه يمكن للمزارعين الذين يرغبون بتجديد بساتين الحمضيات العائدة لهم والتي تضم أشجار حمضيات هالكة أو متدهورة بفعل العوامل الجوية أو الأمراض أو الحشرات لمرحلة تصعب معالجتها أو المزروعة في مناطق غير ملائمة بيئياً وفق الخريطة الصنفية وأيضاً لتشمل المزارعين الذين يحملون رخص قلع تعود لعامين سابقين وأيضاً لعام واحد فقط.

أما عن شروط الانتساب للمشروع ذكرت الوزارة أنه يتطلب الالتزام بعدة أمور أهمها الخريطة الصنفية حيث يعتبر الالتزام بها شرطاً أساسياً وملزماً من شروط الانضمام للبرنامج وهو برنامج رديف له.

حيث تم تصميم هذه الخريطة لتشمل جميع مناطق زراعة الحمضيات حيث حددت الأصناف الأكثر ملاءمة لكل منطقة من مناطق زراعة الحمضيات وذلك بعد دراسة شملت التربة والمناخ ومدى توفر مياه الري حيث تهدف هذه الخريطة إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً في وحدة المساحة من خلال تحديد الأصناف الأكثر ملاءمة لكل منطقة، إضافة إلى التركيز على الأصناف المبكرة أو المتأخرة بالنضج والهدف منه إعادة تأسيس وزراعة بساتين الحمضيات وفق الشروط والمعايير الحديثة بما يحقق أفضل إنتاج وكماً ونوعاً في وحدة المساحة.

وتقوم وزارة الزراعة بتقديم الغراس مجاناً للمزارعين وذلك كمرحلة أولى من عملية الدعم شرط التزام المزارع بالخريطة الصنفية ومسافات الزراعة الخاصة بكل صنف والتعليمات الفنية المحددة في الدليل الإرشادي الخاص بزراعة وخدمة الحمضيات، إضافة إلى تقديم دعم لتركيب شبكة الري الحديث حيث تتحمل الوزارة ٥٠ بالمئة من كلفة الشبكة في حال الدفع نقداً.

وبالتالي التقليل قدر الإمكان من الاختناق الحاصل في ذروة الموسم. والأهم التركيز على الأصناف المرغوب فيها تصديرياً.

وعن مسافات الزراعة ذكرت الوزارة أن هذا يعتبر أحد أهم نقاط تأسيس بساتين الحمضيات الهالكة أو المتدهورة أو المتخلى عنها لما لها من دور في تسهيل عمليات الخدمة والجني والحد من انتشار الآفات والأمراض وسهولة التعامل معها في حال وجودها، حيث إن كل صنف من أصناف الحمضيات يزرع على مسافة معينة تختلف عنه المسافات حسب طبيعة نمو هذا الصنف (عمودي- أفقي) وحسب الأصل المستخدم في الزراعة.

وعن آلية عمل المشروع ذكر التقرير أنه يتقدم المزارع بطلب وفق نموذج محدد لدى الوزارة الإرشادية، ومن ثم يتم إجراء كشف حسي خلال مدة ٧٢ ساعة من تاريخ تقديم الطلب.

العمل مستمر لإصدار التعليمات التنفيذية للقانون ١١

عبد الرؤوف لـ«الوطن»: الشركات المغفلة المساهمة أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني

أكثر من ٨٠ بالمئة من شركاتنا تغلب عليها الصبغة العائلية

عبد الهادي شباط

أوضح معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف أن القانون ١١ للعام ٢٠٢٣ للشركات يشجع الشركات ذات الصبغة العائلية بالتحول لشركات مغفلة مساهمة تسهم في دعم حالة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات الاقتصاد الوطني وهي الأكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، ويسمح هذا التحول للشركات ذات الصبغة العائلية بتحقيق تمويل من مصادر غير تقليدية (أفراد العائلة المالكة للشركة) عبر إدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية والاكتتاب على أسهم الشركات المساهمة.

كما يحقق التحول نحو الشركات المغفلة المساهمة رفع كفاءة الإدارة لأنه يتم فصل الملكية عن الإدارة وهو ما يسمح بتعيين إدارات تمتلك خبرات ومهارات مهمة في إدارة هذه الشركات بخلاف الحالة العائلية التي تعتمد على خبرات أفراد العائلة نفسهم في الإدارة.

ويسمح التحول للشركات المغفلة المساهمة بتطبيق معايير الحوكمة والشفافية أكثر عبر خضوعها للتدقيق الداخلي والخارجي ويحقق شفافية في الإفصاح وتعبر نتائجها عن مركزها المالي بشكل حقيقي.

وعن التعليمات التنفيذية بين معاون الوزير أن القانون أوضح أن نفاذ تطبيق القانون سيكون مع ٢٢ من الشهر المقبل لذلك يتم العمل حالياً من قبل وزارة المالية ومديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق المالية وهيئة الضرائب والرسوم على إصدار التعليمات التنفيذية قبل تاريخ تطبيق ونفاذ القانون، مبيناً أن أكثر من ٨٠ بالمئة من الشركات المرخصة والعاملة في البلد يغلب عليها الصبغة العائلية التي يملكها ويديرها أفراد العائلة المؤسسة.

وكان القانون ١١ أورد جملة من المزايا للتحول نحو شكل الشركات المغفلة المساهمة ومنها في المادة الخامسة أنه تستفيد الشركة عند إعادة التقييم لغاية التحول أو الاندماج وفق أحكام هذا القانون من المزايا الآتية:

أ- تعفى الفروقات الإيجابية الناجمة عن إعادة التقييم من الضريبة المقررة وفقاً لأحكام القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته ومن أي ضرائب أو رسوم أخرى ترتبط بإعادة التقييم.

ب- للشركاء في إطار عملية التحول أو الاندماج التنازل كلياً أو جزئياً عن الحصص بين بعضهم البعض، ويُعفى هذا التنازل من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك.

ج- للشركاء في إطار عملية التحول أو الاندماج التنازل كلياً أو جزئياً عن حصصهم للغير من الشركاء الجدد، ويعفى التنازل في هذه الحالة بنسبة ٥٠ بالمئة من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك.

د- للشركاء في إطار عملية التحول أو الاندماج التنازل كلياً أو جزئياً عن حصصهم إلى أصولهم أو فروعهم أو أزواجهم، ويعفى التنازل في هذه الحالة من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك.

هـ- تُعفى المبالغ المخصصة لاستكمال رأس المال إلى الحد الأدنى اللازم أو المحدد لتأسيس الشركة المساهمة المغفلة العامة الجديدة من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على ذلك، وتطبق التشريعات الضريبية والمالية ذات الصلة على المبالغ التي تزيد عن هذا الحد.

و- في حال كانت حصيلة الفروقات الناجمة عن إعادة التقييم سالبة، تُعفى المبالغ المستخدمة لاستكمال رأس المال إلى المستوى الذي كان عليه قبل إعادة التقييم، من جميع الضرائب والرسوم النافذة ذات الصلة، وتطبق الأنظمة والتشريعات الضريبية والمالية أصولاً على المبالغ التي تزيد عن هذا الحد.

المادة ٦ – في حال إلغاء أو إخفاق عملية التحول أو الاندماج، يُعاد وضع الشركة إلى ما كان عليه قبل البدء بإعادة التقييم وتلغى عملية إعادة التقييم.

المادة ٧ – تستفيد الشركة المساهمة المغفلة العامة الناتجة عن التحول أو الاندماج، وفق أحكام هذا القانون من المزايا الآتية:

أ- تُعفى الشركات المندمجة والشركات المندمجة فيها والشركات المساهمة المغفلة العامة الناتجة عن الاندماج أو التحول والشركاء فيها ومساهموها، من الضرائب والرسوم كافة المترتبة على إتمام عملية التحول أو الاندماج، بما في ذلك رسوم نقل وتسجيل الملكية للموجودات الثابتة والمنقولة والحقوق المعنوية بأنواعها كافة.

ب- إذا دخل شركاء جدد في الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج أو التحول، فيتم تكليفهم بالرسوم التي تفرض على التأسيس لأول مرة.